Dirasat: *Educational Sciences*, Volume 49, No. 1, 2022

Deanship of Scientific Research

The Degree of Compatibility between Higher Education Policies and the Needs of Labor Market in Saudi Arabia

Norah Mohammed Abdullah Al-Azzam

Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Saudi Arabia.

Received: 17/11/2020
Revised: 4/1/2021
Accepted: 8/2/2021
Published: 1/3/2022

Citation: Al-Azzam, N. (2022). The Degree of Compatibility between Higher Education Policies and the Needs of Labor Market in Saudi Arabia. *Dirasat: Educational Sciences*, *49*(1), 175–183. https://doi.org/10.35516/edu.v49i1.712

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

The study aims to identify the degree of compatibility between education policies in higher education institutions in the Kingdom of Saudi Arabia and the needs of the labor market. The study population consist of all university administrators and their assistants, and heads of councils of chambers of commerce and industry in the Kingdom. A descriptive and analytical approach was used. A tool (a questionnaire) was developed, which consisted of (25) items, and was then distributed to a sample of (250) university administrators and their assistants, and heads of the councils of chambers of commerce and industry in the Kingdom, after its validity and reliability were confirmed. The results of the study showed that the assessment of the degree of education policies in higher education institutions in the Kingdom of Saudi Arabia and the needs of the labor market was of a moderate degree. There were no statistically significant differences in the degree of compatibility between education policies in higher education institutions in the Kingdom of Saudi Arabia and the needs of the labor market attributed to gender, educational level or job. The study recommends the necessity of taking into account the reasons that lead to the lack of harmonization between education policies in higher education institutions in the Kingdom of Saudi Arabia and the needs of labor market.

Keywords: Education policies, higher education, Kingdom of Saudi Arabia, labor market.

درجة المواءمة بين سياسات التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل

نورة محمد عبدالله العزام

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

ملخّص

هدفت الدراسة للتعرف إلى درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل .تكون مجتمع الدراسة من جميع من إداري الجامعات ومساعديهم، ورؤساء مجالس الغرف التجارية الصناعية بالمملكة .ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي .وتم تطوير أداة الدراسة)الاستبانة (والتي تكونت من (25) فقرة، وقد تم توزيع الأداة على عينة مكونة من (250) فرداً من إداريي الجامعات ومساعديهم، ورؤساء مجالس الغرف التجارية الصناعية بالمملكة، ,بعد أن تم التأكد من صدقها وثباتها .أظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل كان بدرجة متوسطة، وتبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً في درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل تُعزى لمتغير (الجنس، المستوى التعليمي، نوع الوظيفة) وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي تؤدي إلى عدم مواءمة سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل كما تضمنتها أداة الدراسة الحالية والعمل على معالجة تلك الأسباب.

الكلمات الدالة: درجة المواءمة، سياسات التعليم، التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، احتياج سوق العمل.

المقدمة

يُعد التعليم من الجوانب المهمة في حياة الأفراد، إذ أصبح الاهتمام بالعنصر البشري (الطلبة) اليوم كأحد المخرجات التعليمية، فالموارد البشرية هي أساس النهضة وسبب للتطور المادي للمجتمعات، فثروة المجتمع لا تقاس بما لديها من الموارد المائية والطبيعية بل أيضاً يضاف إليهم الموارد البشرية، ونظراً لمواكبة البشرية لعالم السرعة. فقد بات من الضروري أن تقوم المؤسسات التعليمية بتطوير ذاتها من خلال توسعة معارف الطلبة وتنميتهم ذاتياً، إلى جانب تحديد اتجاهاتهم، وميولهم نحو تخصصات معينة، بحيث يتم توجيه طاقاتهم نحو ما يفضلون وبما يتناسب من احتياجات المجتمع من الاختصاصات، حيث تقوم مؤسسات التعليم العالي بدورها في تنمية وتعزيز المهارات الأكاديمية والمهنية للطلبة والتأكد من قدرتهم على دخول سوق العمل مع امتلاكهم للمهارات التي تحقق الكفاءة والجودة في الأداء، وتقوم بتخريج طلبة قادرين على مواجهة التحديات والتغيرات الحياتية بشكل إيجابي وفعّال، وتساعدهم على التفكير بشكل إيجابي، والذي بدوره يُجردهم من نظرتهم السطحية للحياة إلى نظرة أكثر عمقاً وأكثر عملية، وبالتالي تلبية احتياجات سوق العمل من الخرجين الأكفاء، إذ تعتمد عملية تحسين نوعية مخرجات التعليم العالي اعتماداً ضرورياً على التخطيط العلمي المُنهج لتحقيق الأهداف المرجوّة (Dagher, Tarawneh & Al-Qudah, 2016).

وتُعد المؤسسات التعليمية من المصادر الرئيسية المُعِدّة والمؤهلة لرأس المال البشري، والمزودة لسوق العمل المهارات التي تلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية بما يتوافق مع تنمية الاقتصاد والمجتمع، حيث وتسعى المؤسسات التعليمية إلى توجيه الطلبة نحو الطريق السليم لإنتاج العقول المفكرة والمبدعة المثقفة والتي تُسهِم في بناء المجتمع اقتصادياً واجتماعياً إسهاما فاعلاً، إذ يُعاني معظم دول العالم من عدم المواءمة بين سياسات التعليم العالي في مؤسسات التعليم واحتياج سوق العمل، مما يشكل خسارة كبيرة تكمن في الحد من تقدم الدول ونموها، فقد أدى ذلك إلى وجود أعداد كبيرة من الخريجين في اختصاصات تفوق حاجة المجتمع (Mansour, 2013).

وتشير سياسات التعليم إلى المبادئ والاستراتيجيات المتعلقة بالعملية التعليمية التي يتم من خلالها توجيه وتنظيم طريقة اختيار محتوى المناهج والشكل العام للمراحل التعليمية وتصورها للمستقبل وما تحتاج إليه من مهارات وثروات بشرية (Harris, 2020). كما وأكّد أليكسو وليال وأزيتيريو (Aleixo, Leal & Azeiteiro, 2018) أن سياسات التعليم مجموعة من الاستراتيجيات التي يتم من خلالها إدارة المناهج الدراسية، واختيار محتواها وطريقة تنظيم المحتوى بما يحقق أهداف العملية التعليمية، وتشتمل على تحديد وضبط التعليم، وكيفية إدارته وتمويله، وتوجيه النظام التعليمي.

وأضاف فايندلير وسكونهير ولوزانو وريدير ومارتنيوزي (Findler, Schönherr, Lozano, Reider & Martinuzzi, 2019) سياسات التعليم بأنها مجموعة من الاتجاهات والقواعد التي تتم بواسطة الدولة لتنظيم التعليم بكافة مراحله وأنواعه، لتحقيق تطلعات وأهداف المجتمع في ظل الظروف ولإمكانيات المتاحة وبما يحقق أهداف الدولة العامة ومصلحتها الوطنية لمواكبة عصر التطور التكنولوجي المتسارع.

وبناءً على ما سبق، تُعرف الباحثة سياسات التعليم بأنها الأساليب والمبادئ العامة التي تشترك فيها كافة السياسات التعليمية في أي مجتمع لتربية الإنسان وتنمية قدراته وتعريفه بأهم المقومات والمعايير الأساسية التي ينبغي اكتسابها، فالسياسة التعليمية تقوم بوضع الخطط التعليمية التي تُسير عليها العملية التعليمية، كما تقوم بتوجيه القرارات وتحديد المسؤوليات.

أكدت سياسات التعليم على تحقيق الموائمة بين مؤسسات التعليم العالي واحتياج سوق العمل، فمن الضروري وجود معلومات كافية تحدد احتياجات سوق العمل حتى تتمكن مؤسسات التعليم من التخطيط لها والعمل على تلبيتها، وتوظيفها بشكل جيد في سوق العمل، ولتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين، حيث تسعى المؤسسات التعليمية إلى تحقيق الرضا عند قياس جودة المخرجات، فالتعليم العالي يُعد المحرك الأساسي لتحقيق التقدم في الإبداع وبناء المعرفة في المجتمع، والذي بدوره يقوم على إنتاج وتوظيف المعرفة بكفاءة في جميع المجلات بما يواكب الخطط التنموية ويستجيب لمتطلبات وحاجة سوق العمل (Kleinberg, Paltsev, Ebinger, Hobbs & Boersma, 2018).

ويشير سوق العمل إلى المجتمع الذي يشتمل على أصحاب الشركات أو الأعمال أو الأفراد الباحثين عن وظائف في أماكن سوق العمل ضمن عوامل أساسية كالأجور، والخبرة العملية، وعدد ساعات العمل، والخبرة العلمية والعملية، ومكان العمل، حيث يتوفر في بيئة العمل عنصر المنافسة بين أصحاب العمل وكذلك المنافسة بين الموظفين (Hall & Krueger, 2018). كما ويُعرف جونز ومارنيسكو (Jones & Marinescu, 2018) سوق العمل بأنه أحد المتطلبات الأساسية في حياة الأفراد لسد حاجاته الأساسية من طعام وشراب وسكن وإلى ما ذلك، من خلال العمل في مكان ذو أبعاد يحكمه القانون، بحيث تضمن فيه القوى العاملة أجر العمل الذي يقومون به للحصول على ضمان اجتماعي وصحي يضمن حقهم، وبذلك تتحقق المنفعة لصاحب العمل والعاملين.

وأكد إسكوديرو (Escudero, 2018) أن سوق العمل هي البيئة التي تجمع بين أصحاب المشاريع أو الأعمال والأشخاص الباحثين عن عمل، والذي يتفاعل فيها العاملون وأصحاب العمل مع بعضهم البعض،ويتنافس أصحاب العمل بالحصول على العاملون الأكثر كفاءة لتوظيفهم، كما ويتنافس العاملون مع زملائهم في العمل بتقديم الأفضل لتحقيق الرضا الوظيفي من قبل صاحب العمل.

ومما سبق، تُعرف الباحثة سوق العمل بأنه المكان الذي يكون فيه حلقة وصل بين الأفراد الباحثون عن عمل والجهات التي توفر فرص العمل، مثل (الشركات الربحية وغير الربحية، المؤسسات في القطاعين العام والخاص)، ويؤثر العمل بشكل مباشر على اقتصاد الدولة ويحقق المنفعة لها، ومن الممكن أن يكون العمل موجود على أرض الواقع، ومن الممكن أن يكون افتراضي على شبكة الإنترنت.

وتَكمن أهمية ودور الجامعات في تغطية احتياجات سوق العمل عن طريق تقديم برامج مختلفة ومتنوعة تلبي الاحتياجات المتعلقة بالتطوير والنهضة، والتي تعمل على تأهيل كوادر مدربة تساهم في تحقيق أهداف المجتمع بشكل فاعل في حل المشكلات التي تواجه أفراده، ويتم ذلك عن طريق تخريج جيل واعي يدرك قضايا المجتمع ومشكلاته، ويمتلك القدرة على الاحتكاك بواقع المجتمع المحلي بعد التزود بالخبرات العلمية والعملية والكفاءة بشكل كافي يتمكن من تغطية واستيعاب ومعالجة المشكلات وحلها، مما يجعل مخرجات التعليم العالي (الطلبة) ذو كفاءة واستعداد عالٍ لتوظيف مهاراتهم في سوق العمل، ولا تكون هذه المخرجات عبئاً على المجتمع وتزيد من أعداد العاطلين عن العمل (Etshim, 2017).

الدراسات السابقة

قامت الباحثة بمراجعة مجموعة من الدراسات ذات علاقة بدرجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي واحتياج سوق العمل، وتالياً استعراض لهذه الدراسات مرتبة زمنياً من الأقدم للأحدث:

قام داغر والطراونة والقضاة (Dagher, Tarawneh & Al-Qudah, 2016) بدراسة في الأردن هدفت إلى التعرف على درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريي المجتمع المحلي في الأردن؛ للمساهمة في اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج المسحي التطويري، وتم تصميم استبانة وزعت على عينة تكونت من (380) فرداً. أظهرت النتائج أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل كان متوسطاً. كما أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل لكل محور وفق متغير (نوع الوظيفة).

وقام إيتشم (Etshim, 2017) بإجراء دراسة في كونغو هدفت إلى الكشف عن العوامل التي تؤثر على التعليم العالي وسوق العمل، تكونت عينة الدراسة من (106) من طلبة جامعة كينشاسا، والطلبة الخريجين الباحثين عن عمل، والموظفين. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستبانة. أشارت النتائج إلى تقصير المؤسسات التعليمية في تزويد الطلبة بالمهارات الكافية التي تؤهلهم للانتقال إلى سوق العمل والإنتاجية فيه، كما وأشارت النتائج أيضاً إلى الحاجة للتعاون بين مؤسسات التعليم العالي وأصحاب العمل من أجل تصميم مناهج فاعلة وبيناء بيئة تعليمية تفيد الطلبة وأصحاب العمل في المستقبل.

وهدفت دراسة أكار (ACAR, 2017) إلى الكشف عن أثر عدم التكافؤ بين المهن المتعلقة بالتعليم وأجور العاملين في تركيا، ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام تحليل المحتوى، تم تحليل مستوى الدخل وظروف المعيشة للعاملين التركيين خلال الفترة (2006-2010). أشارت النتائج إلى وجود فروق ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين المهن المتعلقة بالتعليم وأجور العاملين في تركيا، تُعزى للحالة الاجتماعية ولصالح المتزوجين، وللجنس، ولصاح الذكور.

وأجرى جو (Joo, 2018) دراسة في كوريا هدفت إلى تحديد أثر مخرجات التعليم على سوق العمل، تكونت عينة الدراسة من (600) طالب وطالبة من طلبة الصف الحادي عشر، ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام الاستبانة. أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين مخرجات التعليم وسوق العمل تعزى لمتغير الدخل، ولصالح أصحاب الدخل المرتفع.

وأجرى سكيود وبيرنل (Schudde & Bernell, 2019) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى الكشف عن مدى ارتباط التحصيل الأكاديمي بنتائج التوظيف بدون أجر عند البدء بالحياة المهنية. تكونت عينة الدراسة من (310) طالباً وطالبة، ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام الوصفي التحليلي. وأشارت النتائج إلى أن مستوى ارتباط التحصيل الأكاديمي بنتائج التوظيف بدون أجر عند البدء بالحياة المهنية كان متوسطاً. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين مستوى التحصيل الأكاديمي والتوظيف دون أجر عند البدء بالحياة المهنية تعزى للمؤهل العلمي ولصالح درجة البكالوريوس.

وعمدت دراسة هاريز ووارنير ويي وويلكرسون (Harris, Warner, Yee & Wilkerson, 2020) إلى تقييم الموائمة بين التعليم المهني والتقني، والتوظيف في سوق العمل باستخدام برنامج (CTE)، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من طلبة المدارس الثانوية في ولاية فيرجينيا الغربية. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وأشارت النتائج إلى أن استخدام برنامج (CTE) لتحقيق الموائمة بين التعليم المهني والتقني والتوظيف في سوق العمل كان فاعلاً، وأثر بشكل إيجابي عن طريق الموازنة بين مخرجات التعليم وتوظيفها في سوق العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين اهتمام الباحثين بدراسة مؤسسات التعليم العالي وأسوق العمل كدراسة (Etshim, 2017)، فهدفت بعض الدراسات لتقييم الموائمة بين التعليم المهني والتقني، والتوظيف في سوق العمل كما في دراسة (Harris, Warner, Yee & Wilkerson, 2020)، وركزت البعض على الكشف عن العوامل التي تؤثر على التعليم العالي وسوق العمل، كدراسة (Etshim, 2017). وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات التي تم عرضها ببناء أداتها ومناقشة نتائجها. وتتميز الدراسة الحالية بانفرادها -وفق علم الباحثة- ببحثها في درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

حَظي التعليم العالي باهتمام واسع من مختلف الحكومات حيث زادت نسبة الإنفاق على التعليم بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية، ويعود هذا الاهتمام إلى أن التعليم العالي يشكل الركيزة الأساسية للتنمية البشرية لأي مجتمع، إلا أن تحدياً كبيراً ظهر في هذا العصر تمثل سياسات التعليم، وإمكانية المواءمة بين سياسات

التعليم العالي وسوق العمل المحلي. لم تكن قضية مواءمة التعليم العالي السعودي لمتطلبات سوق العمل مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل السعودي يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا أن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل السعودي قد جعلت مثل هذه المواءمة قضية جوهرية.

وفي هذا الصدد أشار كل من داغر والطراونة والقضاة (Dagher, Tarawneh and Al-Qudah, 2016) إلى سياسات التعليم العالي إذا كانت لم تبلغ مستوى الطموح في مقاييس الجامعات العالمية، ولا زالت الحاجة ماسة لتبني تصور واضح لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع، والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية، والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات، وتكون هذه السياسات ِالموجه لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع حاجة سوق العمل ومتطلباته التقنية الحديثة، مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وتلبيةً لتوصيات العديد من الدراسات السابقة كدراسة (Smadi, 2016) ودراسة الزهراني (AL-Zahrani,2010) التي أكدت للتعرف إلى واقع ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي من القوى البشرية المؤهلة ومن الإنتاج العلمي ومن خدمات المجتمع. وضرورة العمل على تعزيز دور الهيئات المسئولة عن البحث العلمي في إجراء البحوث والدراسات الخاصة بتطوير برامج التعليم العالي. وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل. وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أسئلة الدراسة:

1. ما درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل تُعزى لمتغير (الجنس، المستوى التعليمي، نوع الوظيفة)؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة **النظرية** في أنها سلطت الضوء على درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي واحتياج سوق العمل فيها، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من حقيقية أن البطالة هي اخطر ما يواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بالمملكة، وحسب علم الباحثة تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي تناولت درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل، ويمكن أن تُسهم هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري للبحوث والدراسات التي تناولت درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي واحتياج سوق العمل، ومن المؤمل أيضًا أن تسهم الدراسة في توفير معلومات قد تساعد القائمين على المؤسسات التربوية في فهم مواءمة سياسات التعليم العالي وأثره في احتياج سوق العمل، وذلك بهدف معالجة جوانب القصور مما قد يساعد الطلبة ومؤسسات المجتمع المحلي على حد سواء.

وأما عن أهمية الدراسة **التطبيقية** فتنبع من الآتي:

1. إنَّ القطاع الخاص المحلي ما زال يتردد في توظيف الكوادر الوطنية بحجة عدم مواءمة تخصصات الطالب المتخرج مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وإن توفير الكوادر الوطنية المؤهلة يجب أن ينطلق من تحديد احتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة وهذا ما يعطي لقضية المواءمة أهمية حيوية.
2. إن القطاع الخاص مازال يأمل في توظيف القوى العاملة المحلية بشرط أن تتوفر لديه بعض المهارات الإضافية مثل اللغات الأجنبية والقدرة على تشغيل الحاسب الآلي واستخداماته وإن توفير خطة تعليمية تخدم هذه الاحتياجات وتعمل على توفير التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل لابد وأن يعطى لها الأولوية.
3. يمكن أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة القائمون على برامج التخطيط في مؤسسات التعليم العالي ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل السعودي.
4. تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات اللازمة لحل مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل الفعلية في المملكة العربية السعودية.
5. المساعدة على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية الوطنية.

أهداف الدراسة

1. الكشف عن درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل.
2. معرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل تُعزى لمتغير (الجنس، المستوى التعليمي، نوع الوظيفة).

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

استخدمت الباحثة عدداً من المصطلحات التي ترى من الضروري تعريفها اصطلاحاً وتحديد المراد بها إجرائياً واشتملت هذه الدراسة على المصطلحات والمفاهيم الآتية:

المواءمة (Harmonization): هي مدى امتلاك خريجي التعليم العالي للكفايات المطلوبة بما يحقق الانسجام بين سياسات التعليم العالي وسوق العمل من أجل القيام باحتياجات التنمية الوطنية (Smadi, 2016:627). وتعرف **إجرائياً** انسجام التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملاءمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي، ويتم قياسها من خلال الأداة التي قامت الباحثة بتطويرها لهذا الغرض.

التعليم العالي (High Education): هو التعليم الذي يلي مرحلة البكالوريوس ويحصل الطالب من خلاله على مجموعة من المهارات الأكاديمية والعملية تنسجم مع الحاجات الفعلية لسوق العمل السعودي.

سوق العمل (Labor Market): المجالات الوظيفية المتاحة في القطاعين العام والخاص والتي تتناسب مع كفايات الخريجين من حملة الشهادات العليا "ماجستير، دكتوراه".

حدود الدراسة ومحدداتها: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من إداريي الجامعات ومساعديهم، ورؤساء وأمناء مجالس الغرف التجارية الصناعية بالمملكة؛ للعام (2020/2019)، وذلك للتعرف إلى درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل. ويتوقف تعميم نتائج هذه الدراسة على الخصائص السيكومترية لأداتها (خصائص الصدق والثبات).

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي؛ وهو المنهج الذي يعتمد على وصف الظواهر ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة وتحليلها.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع إداريي الجامعات ومساعديهم، ورؤساء وأمناء مجالس الغرف التجارية الصناعية بالمملكة؛ للعام (2020/2019).

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (250) فرداً من إداريي الجامعات ومساعديهم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية أي ما نسبته (3.17%) من مجتمع الدراسة، اختيروا بالطريقة **العشوائية** والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيراتها.

الجدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	183	73%
	انثى	67	27%
	المجموع	250	100%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	173	69%
	ماجستير	77	31%
	المجموع	250	100%
الوظيفة	إداري	65	26%
	مساعد إداري	185	74%
	المجموع	250	100%

أداة الدّراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداة (استبانة)، ذلك بالرجوع للأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، كدراسة الزهراني (AL-Zahrani, 2010) ودراسة جو (Joo, 2018)، وتكونت الاستبانة من (25) فقرة وزعت على خمس مجالات هي: (جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات السعودية، الهيكلية في الجامعات السعودية، البحث العلمي في الجامعات السعودية، المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي، سمعة الجامعات السعودية ورضا المستفيدين منها). وتم اعتماد سُلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً).

صدق المحتوى لأداة الدراسة

تم التحقق من دلالات صدق محتوى أداة قياس درجة المواءمة بعرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين وعددهم (10) من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في تخصصات الإدارة التربوية، وأصول التربية، وعلم النفس، والإرشاد النفسي، في الجامعات السعودية. حيث أشار (80%) من المحكمين إلى أن المقياس مناسب، وأنه يقيس السمة المراد قياسها، وتم حذف منه (3) فقرات؛ بإجماع معظم المحكمين.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات هذه الأداة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (30)، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين، وتم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب

معادلة كرونباخ ألفا، وتراوحت قيمته بين (0.81-0.93) وثبات الإعادة للمجالات والأداة ككل حيث تراوحت بين (0.86-0.91) واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

الجدول (2): معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

الرقم	المجال	معامل كرونباخ ألفا	ثبات الإعادة
1	جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات السعودية	0.87	0.88
2	الهيكلية	0.84	0.91
3	البحث العلمي في الجامعات السعودية	0.93	0.86
4	المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي	0.81	0.87
5	سمعة الجامعات السعودية ورضا المستفيد منها	0.80	0.86
الاستبانة ككل		**0.95**	**0.93**

المعيار الإحصائي:

تم اعتماد سُلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً). وتم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للمقياس (5) - الحد الأدنى للمقياس (1)}}{\text{عدد الفئات المطلوبة (5)}}$$

$$\frac{5\text{-}1}{5} = (0.80)$$

وبذلك يكون معيار الحكم على الدرجة على النحو الآتي:

من 1- أقل من 1.8 درجة قليلة جداً.

من 1.8 إلى أقل من 2.6 درجة قليلة.

من 2.6 إلى أقل من 3.4 درجة متوسطة.

من 3.4 إلى أقل من 4.2 درجة كبيرة.

من 4.2 فأكثر تكون درجة كبيرة جداً.

عرض النتائج ومناقشتها

تَضمن عرض النتائج وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل؟

للإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية لمجالات لمقياس المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل، والجدول رقم (3) يبين ذلك.

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مقياس المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل

الرقم	الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	3	جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات السعودية	3.90	.29	مرتفعة
2	2	الهيكلية	3.92	.24	مرتفعة
3	1	البحث العلمي في الجامعات السعودية	3.93	.29	مرتفعة
4	4	المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي	3.86	.35	مرتفعة
5	5	سمعة الجامعات السعودية ورضا المستفيد منها	3.84	.45	مرتفعة
الاستبيان ككل			**3.47**	**.22**	**مرتفعة**

ويوضح الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مقياس المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.84–3.93)، حيث جاء في المرتبة الأولى مجال البحث العلمي في الجامعات السعودية بمتوسط حسابي (3.93) وبمستوى أهمية مرتفعة، وفي المرتبة الثانية مجال الهيكلية بمتوسط حسابي (3.92) وبمستوى أهمية مرتفعة، ومجال جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات السعودية في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (3.90) ومستوى أهمية مرتفعة، وفي المرتبة الرابعة مجال المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي بمتوسط حسابي (3.86) وبمستوى أهمية مرتفعة، وأخيراً، في المرتبة الخامسة مجال سمعة الجامعات السعودية ورضا المستفيد منها بمتوسط حسابي (3.84) وبمستوى أهمية مرتفعة.

يتبين من هذه النتيجة مدى سعي الجامعات السعودية لنيل رضا المستفيدين من خدماتها وبالتحديد سوق العمل بمؤسساته المختلفة الصناعية والتجارية والصحية والزراعية والتمويلية، من خلال تلبية حاجته بتوفير خريجين ذوي كفاءات ومهارات عالية، يسهم في رفع إنتاجية مؤسسات المجتمع المحلي، كما أن مراعاة الجامعات للأبعاد الأخلاقية فيما يتعلق بخدمة المجتمع وتقديم الخدمات التي يحتاجها بعدالة، كل ذلك يسهم في رفع سمعة الجامعات السعودية ويحقق رضا المستفيد منها. ويشير (الصمادي، 2016) إلى أن مؤسسات التعليم العالي تأتي على رأس منظومة التعليم في المجتمع نظراً للدور الذي تلعبه في تأهيل القوى البشرية في عالم يتصف بالتغير السريع، وفي ظل احتياجات سوق متطورة ومتسارعة، ولا يقتصر دور تلك المؤسسات على التأهيل فقط، بل يتعدى ذلك لتسهم في مسيرة التنمية الشاملة من خلال تزويد سوق العمل باحتياجاته من الكوادر البشرية المؤهلة.

حيث تبين من نتائج مجال "جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات السعودية" أن سوق العمل بحاجة إلى كوادر مؤهلة علمياً وذوي كفاءات عالية مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية في العمل، وبالتالي تعظيم الأرباح وتقليل الأخطار في العمل. وقد يُعزى ذلك إلى صعوبة متابعة الجامعات للأعداد الكبيرة من خرجيها العاملين في سوق العمل، كما أن ذلك يتطلب كادراً متخصصاً ومتفرغاً لهذه المهمة، مما يُحمل الجامعات السعودية أعباءً مالية ضخمة، كما أنه من الصعب عملياً القيام بمهمة متابعة مستوى أداء لخريجين الموزعين في مؤسسات المجتمع المحلي على مستوى المملكة برمتها. أما مجال "المشروعات العلمية في الجامعات السعودية" فقد يعزى ذلك إلى أن إداريي الجامعات وكذلك أعضاء هيئة التدريس يواكبون كل ما هو جديد في مجال البحوث العلمية على المستوى العالمي، وسيلة للتطوير ومواكبة المستجدات. إلا أن الكلفة المالية الباهظة التي يتطلبها تطبيق المشروعات على أرض الواقع، كما أن الجامعات الرسمية تعاني من عجز في موازناتها المالية، وهذا قد لا يتيح المجال أمامها لتطبيق المشروعات العلمية التي تقوم بها على أرض الواقع كما هو مفترض. وفيما يَخص مجال "البحث العلمي في الجامعات السعودية" ومجال "المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي"، فقد يُعزى إلى أن إتاحة البحوث العلمية إلى كل المستفيدين من خارج الجامعة أحد الأهداف السامية للجامعات التي تكمن أيضا في نشر العلم وإفادة جميع أفراد المجتمع من البحوث التي تقوم بها. إلا أن عدم قيام الجامعات بدراسات دقيقة تحدد حاجات المجتمع المحلي مسبقاً، قبل القيام بإجراء البحوث العلمية بهذا الخصوص، وعدم إعطاء أولويات لحاجات المجتمع المحلي، وبالتالي فهي لا تلبي حاجاته. أما مجال "سمعة الجامعات السعودية ورضا المستفيد منه"، فقد يُعزى إلى صعوبة تواصل الجامعات مع العدد الهائل من مؤسسات المجتمع المحلي لتقييم درجة رضاهم عن أداء خريجها ومستواهم وكفاءتهم في العمل في هذه المؤسسات، فهذا يتطلب كادراً متخصصاً ومتفرغاً من قبل الجامعات يعمل بهذا الخصوص، كما يتطلب ذلك تمويلاً خاصاً وهذا يرتب التزامات مالية كبيرة على الجامعات، قد لا تستطيع توفيرها للقيام بهذه المهمة.

وفي المجمل قد تُعزى هذه النتائج إلى أن إداريي مؤسسات المجتمع المحلي يرون أن الجامعات لا تتابع مستوى أداء خريجها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم للعمل على معالجتها، كما أن سياسة الجامعات في استحداث التخصصات العلمية قد تكون غير ملائمة وحاجة المجتمع. وهذا ما أشار إليه كل من (داغر والطراونة والقضاة، 2016) أنه ليس من الممكن أن تتابع الجامعة جميع الخريجين في السوق المحلي، لذا يجب توفير آليات وطرق حديثة تسهم في تحسين ذلك التواصل بين مؤسسات المجتمع المحلي والجامعات بالوسائل التكنولوجية المتاحة، لتحديد جوانب الضعف في مهارات الخريجين للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Dagher, Tarawneh & Al-Qudah, 2016) التي بينت أن درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل كان متوسطاً.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل تعزى لمتغير (الجنس، المستوى التعليمي، نوع الوظيفة)؟

للإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة باستخدام اختبار ت للعينات المستقلة للمقارنة بين المتوسطات الحسابية لدرجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل تعزى لمتغير (الجنس، المستوى التعليمي، نوع الوظيفة)، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

الجدول (4): اختبارت للعينات المستقلة للمقارنة بين المتوسطات الحسابية لدرجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل تعزى لمتغير (الجنس، المستوى التعليمي، نوع الوظيفة)

المتغير	التصنيف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	183	3.84	0.18	ت= 7.05	0.000
	أنثى	67	3.88	0.23		
المستوى التعليمي	بكالوريوس	173	3.76	0.23	ت=-2.61	0.009
	دراسات عليا	77	3.74	0.17		
نوع الوظيفة	إداري	65	3.93	0.27	ت=25.85	0.000
	مساعد إداري	185	3.92	0.20		

ويظهر الجدول (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل تُعزى لمتغير (الجنس، المستوى التعليمي، نوع الوظيفة)، حيث بلغت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

وهذا قد يدل على أن إداريي الجامعات ومساعديهم، ورؤساء مجالس الغرف التجارية الصناعية بالمملكة؛ جميعهم يجمعون تقريباً على الرأي نفسه بخصوص ما يتعلق بجودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات السعودية. وهذا ما أشار إليه كلاينبرغ وبالتسيف وإبينجر وهوبس وبويرسما (Kleinberg, Paltsev, Ebinger, Hobbs & Boersma, 2018) إلى أن سياسات التعليم تؤكد على تحقيق الموائمة بين مؤسسات التعليم العالي واحتياج سوق العمل، فمن الضروري وجود معلومات كافية تحدد احتياجات سوق العمل حتى تتمكن مؤسسات التعليم من التخطيط لها والعمل على تلبيتها، وتوظيفها بشكل جيد في سوق العمل، ولتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين، حيث تسعى المؤسسات التعليمية إلى تحقيق الرضا عند قياس جودة المخرجات، فالتعليم العالي يُعد المحرك الأساسي لتحقيق التقدم في الإبداع وبناء المعرفة في المجتمع، والذي بدوره يقوم على إنتاج وتوظيف المعرفة بكفاءة في جميع المجلات بما يواكب الخطط التنموية ويستجيب لمتطلبات وحاجة سوق العمل.

ومن حيث إقبال هذه المؤسسات على تشغيل خريجي الجامعات ذوي الكفاءات العالية، وكذلك فيما يتعلق بتوافق المشروعات العلمية التي تقوم بها الجامعات مع التقدم العلمي على الصعيد العالمي. وأيضا فيما يتعلق بإتاحة الجامعات البحوث العلمية التي تقوم بها للمستفيدين من أفراد المجتمع المحلي كافة، ودعوتها ممثلي مؤسسات المجتمع لحضور مؤتمراتها العلمية والمشاركة فيها، وكذلك استجابتها للاقتراحات المقدمة لها من قبل مؤسسات المجتمع المحلي، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن حاجة سوق العمل ومؤسسات المجتمع المحلي تكاد أن تكون واحدة تجاه مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وبذلك تتحقق مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل، وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة داغر والطراونة والقضاة (Dagher, Tarawneh & Al-Qudah, 2016).

التوصيات

1. يجب على مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية اعتماد جامعات متخصصة وتدوير باقي التخصصات وأعضاء هيئة التدريس فيها وفق هذه التخصصات، وإلغاء التخصصات الراكدة والاستعاضة عنها بالتخصصات المشتركة بين الكليات، وذلك لرفع سوية مخرجات التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لتتواءم وحاجة سوق العمل.
2. إعادة النظر في الهرم التعليمي المطلوب وذلك من خلال التوسع في القبول بالتخصصات التقنية (البولتكنك) على حساب التعليم الأكاديمي.
3. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي تؤدي إلى عدم مواءمة سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل كما تضمنتها أداة الدراسة الحالية والعمل على معالجة تلك الأسباب.
4. ضرورة تطوير برامج الدراسات العليا بحيث تتوافق مع متطلبات سوق العمل السعودية.

المصادر والمراجع

داغر، أ.، والطراونة، ا.، والقضاة، م. (2016). درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل. *مجلة دراسات العلوم التربوية*، (43)5، 2033-2049.

الصمادي، هـ. (2016). المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن. *مجلة طنطا*، (63)2، 619-637.

منصور، ع. (2013). *دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سرت: ليبيا.

References

Acar, E. Ö. (2017). The Effects Of Education-job Mismatch On Wages: A Panel Analysis Of The Turkish Labor Market. *International Journal of Economic & Administrative Studies*, (18).

Aleixo, A. M., Leal, S., & Azeiteiro, U. M. (2018). Conceptualization of Sustainable Higher Education Institutions, Roles, Barriers, and Challenges for Sustainability: An Exploratory Study in Portugal. *Journal of cleaner production*, 172, 1664-1673.

Dagher, A., Tarawneh, A., & Al-Qudah, M. (2016)., The Degree of Relevance of the Jordanian Higher Education Outputs to the needs of the Labor Market. *Dirasat: Educational Sciences*, (43) 5, 2033-2049.

Escudero, V. (2018). Are Active Labor Market Policies Effective in Activating and Integrating Low-Skilled Individuals? An International Comparison. *IZA Journal of Labor Policy*, 7(1), 4

Etshim, R. (2017). Collaboration between Higher Education and Labor Market in Kinshasa, DR Congo. *Journal of International Education and leadership*, 7(1).

Findler, F., Schönherr, N., Lozano, R., Reider, D., & Martinuzzi, A. (2019). The Impacts of Higher Education Institutions on Sustainable Development. *International Journal of Sustainability in Higher Education*.

Hall, J. V., & Krueger, A. B. (2018). An Analysis of the Labor Market for Uber's Driver-Partners in the United States. *ILR Review*, 71(3), 705-732.

Harris, C. (2020). *The Earning Curve: Variability and Overlap in Labor-Market Outcomes by Education Level*. Manhattan Institute for Policy Research.

Harris, J. C., Warner, M. T., Yee, K., & Wilkerson, S. B. (2020). *Assessing the Alignment between West Virginia's High School Career and Technical Education Programs and the Labor Market*. *REL 2020-019.* Regional Educational Laboratory Appalachia.

Jones, D., & Marinescu, I. (2018). *The Labor Market Impacts of Universal and Permanent Cash Transfers: Evidence from the Alaska Permanent Fund (No. w24312).* National Bureau of Economic Research.

Joo, L. (2018). Education and Labor Market Outcomes in Korea. *International Education Studies*, 11(6), 145-163.

Kleinberg, R. L., Paltsev, S., Ebinger, C. K. E., Hobbs, D. A., & Boersma, T. (2018). Tight oil Market Dynamics: Benchmarks, Breakeven Points, and in Elasticities. *Energy Economics*, 70, 70-83.

Mansour, A. (2013). *The Role of University Education in Providing the needs of the Libyan Labor Market in Light of Local and Global Changes.* Unpublished Ph.D. dissertation, University of Sirte: Libya.

Schudde, L., & Bernell, K. (2019). Educational Attainment and Nonwage Labor Market Returns in the United States. *AERA Open*, 5(3).

Smadi, H. (2016). Alignment between Higher Education Outcomes and the Labor Market in Jordan. *Tanta Journal*, (63) 2, 619-637.